ندوة السياسة التنظيمية : سياسة التحرير وتنفيذها

بيروت ٢٠ــ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٤ : آفاق وخبرات التحرير على المستوى الوطني .

تحرير خدمات النقل الجوي بمملكة البحرين

مقدمة :

أدركت مملكة البحرين منذ فترة طويلة الدور الحيوي لقطاع النقل الجوي في تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تحفيز التجارة وتشجيع السياحة بين شعوب العالم . ومن هذا المنطلق أعلنت رسمياً إتباع سياسة الأجواء المفتوحة في عام ٢٠٠١، ودعت شركات الطيران للتشغيل إلى مطار البحرين الدولي دون قيود.

سياسة الأجواء المفتوحة :

تعتمد سياسة الأجواء المفتوحة التي تنتهجها البحرين في المقام الأول على رفع القيود بالنسبة لممارسة حريات النقل الجوي من وإلى مملكة البحرين والسماح لشركات الطيران بدخول السوق والمنافسة الحرة العادلة .

كما أنه بفضل هذه السياسة يجوز لشركات الطيران الأجنبية دخول سوق النقل الجوي البحريني مباشرة أو من خلال وكيل عمومي ، وذلك بحسب الجدوى الاقتصادية التي ترتئيها الشركة المعنية .

هذا ، بجانب التسهيلات الأخرى المتصلة بسياسة الأجواء المفتوحة مثل صيانة الطائرات وأنظمة الحجز الآلي .

الأمور التشريعية والتنظيمية :

لكي تأتي سياسة الأجواء المفتوحة ثمارها كان لا بد من مراجعة التشـــريعات والأنظمة ذات الصلة ، وقد تم ذلك بالفعل حيـــث قـــامت البحريـــن بتحديـــث تشريعاتها المتعلقة بممارسة الأنشطة التجارية والإطـــار التنظيمـــي لممارســـة أنشطة النقل الجوي بما ينسجم مع هذه السياسة الانفتاحية ويكفل حرية الدخـــول إلى السوق والمنافسة العادلة وتفعيل قوى السوق الطبيعيـــة ووضـــع الآليـــات اللازمة لردع السلوك المناهض للمنافسة ودعم الثقة في عدالة البيئة التنافسية ، دون إغفال الجوانب المتعلقة بسلامة وأمن الطيران .

اتفاقيات الخدمات الجوية :

قامت مملكة البحرين بإبرام اتفاقيات مبنية على سياسة الأجواء المفتوحـــة مـــع عدد من الدول التي انتهجت هذه السياسة مثل الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة والدول الاسكندنافية ، كما قامت بإبرام اتفاقيات خدمات جوية تتسم بالتحرر مع عدد من الدول العربية مثل جمهورية السودان والجمهورية اليمنية .

نتائج سياسة الأجواء المفتوحة في مملكة البحرين :

كما كان متوقعاً ، فإن سياسة الأجواء المفتوحة دعمت قطاع النقل الجوي بشكل ملحوظ وساهمت في زيادة حركة المسافرين والشحن الجوي بمطار البحريـــن الدولي وتجلت هذه الزيادة في الحركة بشكل ملحوظ على العديد من القطاعات، من أهمها قطاع البحرين / دبي/ البحرين كما هو مبين في الجدول المرفـــق. ومن ابرز مردودات هذه السياسة التحررية مايلي :

١) زيادة حركة المسافرين .
٢) زيادة حركة الشحن الجوي .
٣) استقطاب شركات طيران جديدة إلى مطار البحرين الدولي .
٤) تنوع منتجات النقل الجوي مما أدى إلى تنوع الأسعار وإتاحة خيـــارات أكثر للجمهور .
٥) استقطاب شركات التاكسي الجوي لاتخاذ مطار البحرين الدولي مركـــزاً لانطلاق عملياتها .

الخلاصة :

إن إعلان سياسة الأجواء المفتوحة في مملكة البحرين كان له مردودا إيجابيـــا على الدور الحيوي لقطاع النقل الجوي وجاء متسقا مع التوجه العالمي لتحريـر هذا القطاع لما له من دور هام في نمو الاقتصاد وتشجيع الترابط الاجتمـــاعي والثقافي بين الشعوب . ولكي تكون ثمار هذه السياسة بالشكل المرجو كان لا بد من تطوير التشريعات والإطار التنظيمي لممارسة أنشطة النقـل الجـوي بمـا يتلاءم مع هذه السياسة الانفتاحية .

****

Passengers Grouth
On Bahrain-Dubai Sector

YEAR	PAX	GROWTH
[illegible]	150,889	
[illegible]	154,312	2%
[illegible]	211,635	37%
[illegible]	225,555	7%
[illegible]	283,634	26%